IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق:
الأسئلة المتكررة

نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق:

الأسئلة المتكررة

مقدمة

لعب المجلس التنفيذي دوراً رئيسياً في إدخال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى الصندوق، وهو ينخرط بصورة نشطة في الاستعراض الحالي لهذا النظام من خلال مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وقد أنشأ المجلس هذه المجموعة في أبريل/نيسان 2006، بغية الوصول إلى فهم أوسع للقضايا الناشئة في النظام. وفي فبراير/شباط 2009، وافق المجلس التنفيذي على اختصاصات المجموعة، حيث أناط بها استعراض الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وتحديد المجالات التي تتطلب إدخال التحسينات على هذا النظام. وطُلب من مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق استعراض وتقدير التحسينات، بما في ذلك تعديل عناصر المعادلة، التي ستعرض فيما بعد على المجلس التنفيذي، ولاحقاً على مجلس المحافظين للنظر فيها والمصادقة عليها (EB 2009/97/R.48/Rev.1). وقد قادت مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عمل إدارة الصندوق في استعراض المعادلة، وذلك اعتماداً على التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي أجري عام 2016 (EB 2016/117/R.5).

ومنذ بداية هذه العملية، عقدت المجموعة أربعة اجتماعات. وعرضت إدارة الصندوق أيضاً نتائج التحليل الذي أجري تحت قيادة مجموعة العمل على دورتي المجلس في أبريل/نيسان 2017 (EB 2017/120/R.2) وديسمبر/كانون الأول 2016 (EB 2016/119/R.5) ، وعلى دورة لجنة التقييم المنعقدة في مارس/آذار 2017 (EC 2017/96/W.P.5). إضافة إلى ذلك، فقد نظّمت إدارة الصندوق ندوتين غير رسميتين للمجلس (في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، وأبريل/نيسان 2017). كما انخرطت إدارة الصندوق أيضاً في حوار حول هذا النظام مع المجلس التنفيذي في اجتماعات المنسّقين والأصدقاء، وقد عقدت اجتماعات ثنائية بهذا الخصوص مع ممثلي الدول الأعضاء في المجلس الذين عبّروا عن اهتمامات أو شواغل بشأنه.

وتهدف هذه الأسئلة والأجوبة المتكررة إلى تيسير فهم معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وتيسير عملية اتّخاذ القرارات بشأن موافقة المجلس على المعادلة المعززة.

الأسئلة المتكررة

الاستعراض، الانتقائية القطرية، المخصصات القطرية

1 ما هو نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

2 لماذا نحن بحاجة لنظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء؟

3 ما هي الموارد المخصصة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

4 ما الذي حققه نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حتّى تاريخه؟

5 لماذا نحن بحاجة لإدخال تغييرات؟

6 ما هي التغييرات المقترح إدخالها؟

7 ما هو مؤشر الضعف الخاص بالصندوق؟

8 ما هو متغير أداء الحافظة والصرف؟

9 ما الذي يغيره الانتقال من الحافظة المعرضة للمخاطر إلى أداء الحافظة والصرف؟

10 تقدير أداء القطاع الريفي

11 المتغيرات في المعادلة قيد الاستعراض وما تقيسه

12 ما هو التوازن بين الاحتياجات والأداء في هذه المعادلة؟

13 كيف يمكن لمعادلة جديدة أن تؤثر على المخصصات القطرية؟

14 كيف يؤثر التوازن الجديد بين الاحتياجات والأداء على مهمّة الصندوق في الاستثمار في السكان الريفيين الفقراء؟

15 هل ستتلقى البلدان التي يكون أداؤها سيئاً بسبب ضعف قدراتها مخصصات أقل؟

16 كيف يتمّ حالياً اختيار البلدان المدرجة في الدورة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟ ما هي المعايير ؟

17 ما الذي سيتغير فيما يتعلّق بالانتقائية القطرية؟

18 ما هي معايير إعادة التخصيص؟ ومتى يحدث إعادة التخصيص في دورة ما من دورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

19 هل سيخصص الصندوق الأموال التي سيحصل عليها من خلال إطار الاقتراض السيادي وغيره من المصادر باستخدام نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

20 ما الذي يحصل للبلدان التي تُستبعد أو لا تدخل دورة من دورات هذا النظام؟

21 كيف تعامل البلدان التي تنتقل من وضعية إلى وضعية أخرى (أي تتطور من بلد منخفض الدخل إلى بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا) بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

المظاهر التقنية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

22 كيف تبدو المعادلة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

23 كيف تجري الحسابات؟

24 كيف تختلف المعادلة المنقحة عن المعادلة القديمة؟

25 ما هو تواتر استخدام نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟
26 هل هنالك ما يسمّى بمخصص إقليمي؟
27 كيف توصل الصندوق إلى تخصيص 45 بالمائة من مخصصاته لأفريقيا جنوب الصحراء و50 بالمائة لأفريقيا بالإجمال؟ وهل هذه النسب المئوية للمخصصات محددة سلفاً أو أنها تحدد من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟ وإذا كان الحال كذلك فكيف؟
28 كيف ينعكس مظهر الاحتياجات في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟
29 كيف يتمّ تقرير مكوّن الأداء في المعادلة؟
30 كيف يتطرق مؤشر الضعف الخاص بالصندوق للقضايا الشاملة مثل تغير المناخ والتمايز بين الجنسين والتغذية؟
31 كيف يتم التطرق لبعض الأوضاع المخصوصة مثل الدول الجزرية النامية الصغيرة والأوضاع الأشد هشاشة؟
32 ما هي نتائج تحليل الحساسية وما الذي تعنيه ضمناً؟

الأسئلة المتكررة حول نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

الاستعراض، الانتقائية القطرية، المخصصات القطرية

1. ما هو نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هو نظام الصندوق لتخصيص الموارد للدول الأعضاء فيه. ولكونه كذلك، فهو يقرر حجم التمويل الذي يوفره الصندوق لكل بلد عضو متلقٍ فيه خلال أي دورة من دورات تجديد الموارد.

يتألف نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من معادلة حسابية مؤلفة من مكوّنين: مكوّن الاحتياجات القطرية ومكوّن الأداء القطري. وتعكس المتغيرات ضمن المعادلة أفضل الممارسات التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تستخدم نظماً مشابهة لتخصيص مواردها استناداً إلى الأداء، إضافة إلى خصوصية مهمّة الصندوق.

يستخدم العديد من المؤسسات المالية الإنمائية الأخرى نظماً لتخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك: مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الكاريبي، ومرفق البيئة العالمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وتتولى جميع هذه النظم تقدير الأداء والاحتياجات معا.

2. لماذا نحن بحاجة لنظام لتخصيص الموارد على أساس الأداء؟

يعد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أسلوباً شفافاً يمكن التنبؤ به لتخصيص موارد الصندوق للدول الأعضاء فيه[1]. ولأنه يستند إلى معادلة، فهو يستخدم مصادر معيارية للمعلومات مقارنة بنظم بديلة أخرى وذلك بغية زيادة مستوى الموضوعية فيه.

3. ما هي الموارد المخصصة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

يخصص الصندوق جميع تمويله للمشروعات استثمارية (أو 95 بالمائة من برنامجه للقروض والمنح[2]) من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويتضمن ذلك: (1) الموارد الأساسية (مساهمات الدول الأعضاء من خلال دورات تجديد الموارد)؛ (2) التدفقات العائدة من القروض؛ (3) عائد حافظة الاستثمار؛ (4) والموارد المقترضة. واستناداً إلى التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لعام 2016، فقد

[1] ورد في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق (2004-2006):"في سعي الصندوق لتحقيق هدفه الرامي إلى تعظيم تأثير موارده على الفقر الريفي، سيواصل الصندوق الأسلوب الذي يتبعه من تركيز الموارد على أفضل الفرص المتاحة للحد من الفقر الريفي بصورة سريعة ومستدامة، عن طريق تحديد وتنفيذ نظام واضح وشفاف لتخصيص الموارد على أساس الأداء".

[2] أما نسبة 5 بالمائة المتبقية المخصصة لمنح إقليمية وعالمية، تخصص باتباع سياسة المنح في الصندوق.

تمّ تعزيز كفاءة عمليات تخصيص الموارد بإصدار القرار عام 2015 القاضي بتخصيص جميع الأموال المقترضة من خلال هذا النظام. وكان من شأن ذلك أن زاد من كفاءة المنظمة في إدارة موارد برنامج أكبر، عوضاً عن وجود عمليات ونظم متوازية لتخصيص الأموال المقترضة.

4. ما الذي حققه نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء حتّى تاريخه؟

وجد التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أن النظام قد نجح في تعزيز مصداقية الصندوق كمؤسسة مالية دولية من خلال توفير نهج أكثر شفافية ومرونة وقدرة على التنبؤ لتخصيص الموارد. كذلك فقد واءم الصندوق من نظامه لتخصيص الموارد مع النظم الأخرى الموجودة في مؤسسات مماثلة.

ووجد هذا التقييم أيضاً بأن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هو نظام كفوء نسبياً خاصة عند مقارنته مع نظام التخصيص الذي كان متبعاً في الصندوق قبل إدخال هذا النظام. وقد سمح النظام للصندوق وعلى الدوام بتوفير ما يعادل 45 بالمائة من موارده لأفريقيا جنوب الصحراء، وما يقارب 50 بالمائة منها لأفريقيا على وجه العموم.

وعلاوة على ذلك، فقد بسّط نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عملية التخصيص من خلال معادلة واضحة لتحديد المخصصات القطرية، وجعل التنبؤ بالمخصصات أكبر. وتسمح هذه القدرة على التنبؤ بتخطيط أفضل للعمليات الاستثمارية وللمنح القطرية، وبوضع أولويات لاستخدام موارد الصندوق. كذلك فهي تمكن من تعزيز الشراكات والحوار مع السلطات القطرية، وتعزز من قدرة موارد الصندوق على استقطاب موارد أخرى، نظرا لقدرة البلدان المتلقية على تحديد مخصصات من مواردها في وقت مبكر كتمويل نظير في عمليات الصندوق.

5. لماذا نحن بحاجة لإدخال تغييرات؟

حدد التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بعض المجالات لإدخال تحسينات عليها. وتقوم إدارة الصندوق بتغيير المعادلة بهدف التطرق لهذه القضايا التي أثارها التقييم من خلال: (1) زيادة التركيز على الفقر الريفي في المعادلة؛ (2) مواءمة المعادلة مع الأولويات الحالية للصندوق كما هي واردة في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025؛ (3) إعادة التوازن بين مكوّني الاحتياجات القطرية والأداء القطري؛ (4) التطرق لفجوات البيانات؛ (5) الالتزام بنهج أكثر مؤسسية لتخصيص الموارد.

6. ما هي التغييرات المقترح إدخالها؟

التغيير	المسوغ	تواتر التحديث
إدراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في مكون الاحتياجات	رفد مكون الاحتياجات في المعادلة من خلال إدخال قياسات الفقر الذى لا علاقة له بالدخل (الضعف، والمناخ، والأمن الغذائي، والتغذية في المناطق الريفية).	كل عام
زيادة القيمة المطلقة لأس متغير الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد	زيادة تأثير الدخل على الدرجة القطرية، فكلما كان البلد أشد فقرا كلما ارتفعت الدرجة.	كل عام
تقليص أس متغير السكان الريفيين	الحد من تأثير السكان الريفيين على المخصصات، علاوة على تفاوت المخصصات بين البلدان.	كل عام
شطب متغير تقييم السياسات والمؤسسات القطرية من مكون الأداء	حل قضايا فجوة البيانات ضمن المعادلة لأن متغير تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لا يتم الإفصاح عنه إلا لمجموعة فرعية من الدول الاعضاء في الصندوق.	لا ينطبق
إضافة قياس الصرف لمتغير الحافظة المعرضة للمخاطر والذي يطلق عليه الآن اسم متغير الحافظة والصرف	إدراج قياس يحدد القدرة على صرف الموارد بصورة فورية وكفؤة لتمويل تنفيذ المشروعات.	كل عام
تعزيز متغير أداء القطاع الريفي	• تعزيز موضوعية الاستبيان • تنقيح الاسئلة لتعكس بصورة أفضل الأولويات الحالية للصندوق • إدخال أسئلة على المستوى الكلي ذات صلة بالقطاع الريفي والتي كانت مدمجة في السابق في المعادلة من خلال تقييم المؤسسات والسياسات القطرية • تعزيز عملية ضمان جودة أداء القطاع الريفي	كل ثلاث سنوات
إعادة التوازن بين مكوني الاحتياجات والأداء	وجد التقييم المؤسسي أن التوازن في المعادلة الحالية هو 65 بالمائة للاحتياجات و35 بالمائة للأداء، وبالتالي فهو متحيّز للاحتياجات. تقوم الادارة بتنقيح المعادلة بحيث يكون التوازن بحدود 55 بالمائة لمكون الاحتياجات، و45 بالمائة لمكون الأداء	لا ينطبق

7. ما هو مؤشر الضعف الخاص بالصندوق؟

وضع مؤشر الضعف الخاص بالصندوق ليعكس الأبعاد المتعددة للفقر الريفي في مكون الاحتياجات القطرية من معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وبصفة عامة، يوفر مؤشر الضعف الخاص بالصندوق مؤشراً للرفاه في المناطق الريفية، وهو يأخذ في الاعتبار آثار تغير المناخ. ويتألف مؤشر الضعف الخاص بالصندوق من 12 مؤشراً تتسم بوزن ترجيحي متساوٍ، وتقيس الضعف الريفي فيما يتعلق بالتعرض، والحساسية، والافتقار إلى القدرة على التأقلم أمام القضايا و/أو الأحداث الباطنية أو الظاهرة. ويمكن أن يرتبط كل عنصر منها بمجال تركيز واحد أو أكثر من مجالات تركيز مؤشر الضعف الخاص بالصندوق (الأمن الغذائي، والتغذية، وعدم المساواة، والضعف أمام المناخ). يقوم الصندوق باحتساب هذا المؤشر استنادا الى مصادر بيانات معترف بها دوليا. وقد اختيرت هذه المؤشرات لتعكس تركيز الصندوق المخصوص على السكان الريفيين الفقراء. وسيتم إصدار مؤشر الضعف الخاص بالصندوق مرة واحدة كل عام، لاستخدامه في حسابات التخصيص السنوية.

الجدول 1

الهيكل والمعايير المختارة لمؤشر الضعف الخاص بالصندوق

عامل الضعف		
التعرض	*الحساسية*	*(الافتقار إلى) القدرة على التأقلم*
1. مؤشر تفاوت انتاج الأغذية للفرد الواحد *المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، مؤشرات الأمن الغذائي*	**2. التقلبات في أسعار الأغذية** *المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، مؤشرات الأمن الغذائي*	**3. سوء التغذية المرتفع بين الأطفال مقاسا بمعدلات الهزال (معدل الوزن الى الطول بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة)** *المصدر: منظمة الصحة الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة، مؤشرات الأمن الغذائي*
4. قيمة الاغذية المستوردة من إجمالي صادرات البضائع(%) *المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية*	**5. حصة الإنفاق على الغذاء لدى الفقراء** *المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، مؤشرات الأمن الغذائي*	**6. انخفاض استخدام الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الزراعية** *المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية*
7. بُعد التعرض للمخاطر الطبيعية في مؤشر إدارة المخاطر *المصدر: اللجنة الدائمة بين الوكالات المعنية بالجاهزية والصمود، والمفوضية الأوروبية*	**8. انتشار سوء التغذية** *المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، مؤشرات الأمن الغذائي*	**9. انخفاض النمو على مؤشر إنتاج الأغذية للفرد الواحد** *المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية*
10. المياه – نسبة المياه الداخلية المتاحة المستخرجة لأغراض الزراعة *المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ونظام المعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة في منظمة الأغذية والزراعة*	**11. التقسيم بين المناطق الحضرية والريفية بالنسبة للوصول الى الخدمات المحسنة للمياه والتصحاح والكهرباء** *المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية*	**12. البنى التحتية – محدودية الوصول الى الطرقات المناسبة لجميع أحوال الطقس في المناطق الريفية** *المصدر: منظمة الأغذية والزراعة*

8. ما هو متغير أداء الحافظة والصرف؟

يقيس متغير أداء الحافظة والصرف الأداء الإجمالي للحافظة من خلال الجمع بين قياسين يرفد أحدهما الآخر: الأول إيجابي، وهو الصروفات التي تستخدم كمؤشر بديل للمرونة والسرعة في تنفيذ الحافظة. وقياس آخر سلبي، وهو المشروعات المعرّضة للمخاطر، الذي يقيس نسبة الحافظة الجارية التي تتسم بتنفيذ غير مرضٍ.

9. ما الذي يغيره الانتقال من الحافظة المعرضة للمخاطر إلى أداء الحافظة والصرف؟

أدخل أداء الحافظة والصرف أول مرة كتقييم للحافظة المعرضة للمخاطر بعد توصية التقييم المؤسسي لاقتناص أفضل لأداء الحافظة على المستوى القطري. ونتيجة لذلك، أدخل معدّل الصرف كقياس إضافي في أداء الحافظة والصرف للإشارة إلى أداء البرنامج القطري بأسره. وهناك تغير آخر من قياس الحافظة المعرضة للمخاطر وهي أن أداء الحافظة والصرف يستثني المشروعات المعرضة للمخاطر، بحيث لا تجري معاقبة التحديد المبكّر للتحديات الممكنة ويتم تحفيز تعبئة الدعم التشغيلي الإضافي قبل أن تغدو المشروعات في خطر فعلي.

10. تقدير أداء القطاع الريفي

صمم تقدير أداء القطاع الريفي لتوفير مقياس لأداء أطر السياسات القطرية، وخاصة استجابة السياسات القطرية لاحتياجات السكان الريفيين الفقراء. ويتم ذلك من خلال استبيان يضمّ 19 سؤالاً منظماً حول ست مجموعات.

11. المتغيرات في المعادلة قيد الاستعراض وما تقيسه

المتغير	السكان الريفيون	الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد	أداء القطاع الريفي	الحافظة المعرضة للمخاطر
الوصف	السكان الريفيون في بلد ما	الدخل الوطني الاجمالي للفرد الواحد (مع إشارة سالبة)	درجة أداء القطاع الريفي	تصنيف الحافظة المعرضة للمخاطر
ما الذي يقيسه	ما هو عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية من إجمالي تعداد السكان في البلد	الدخل السنوي للفرد الواحد معبّراً عنه بالدولارات الأمريكية	استجابة سياسات البلد لاحتياجات فقراء الريف مقاسة بدرجات تتراوح بين 1 إلى 6	الأداء على مستوى الحافظة القطرية للصندوق من خلال درجات تتراوح بين 1 إلى 6
المصدر	البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية	البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية	الصندوق	الصندوق

12. ما هو التوازن بين الاحتياجات والأداء في هذه المعادلة؟

تعقيباً على توصيات التقييم المؤسسي، ستتم إعادة التوازن بين مكوني معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لصالح مكون الأداء (الذي يعادل حالياً نسبة 35 بالمائة)، مما سيؤدى الى قسمة تعادل 45 بالمائة تقريبا للأداء مقابل و55 بالمائة للاحتياجات.

13. كيف يمكن لمعادلة جديدة أن تؤثر على المخصصات القطرية؟

ستزيد المعادلة المقترحة بصورة طفيفة من مخصصات البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا مقارنة بالمعادلة الحالية، بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية لنموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وضمن مجموعات الدخل، ستتغير مخصصات البلدان الإفرادية بحيث ستتلقى بعض البلدان المزيد من الموارد، في حين سيتلقى بعضها الآخر قدراً أقل منها.

ولاختبار متانة المعادلة، أجرت إدارة الصندوق سلسلة من تحاليل الحساسية من خلال إدخال صدمات على بعض المتغيرات المختارة فيها. وقد أثبت تحليل الحساسية أنه، وحتى عندما يتم تطبيق التغييرات على متغيرات المعادلة الإفرادية، فإن المعادلة تبقى متينة ومستقرة، مما يعني عملياً أن التغييرات التي تطرأ على المعادلة ستظل محدودة بصرف النظر عن تباين مدخلات المعادلة (مثل التغييرات في بعض أو كل قيم المتغيرات)، أو نشوز القيم (مثل ارتفاع قيمة متغير فردي أو انخفاضه بصورة حادة)، ومما يدل على ذلك أن توزيع المخصصات بين مجموعات الدخل يبقى ثابتاً نسبيا. ومن العوامل الرئيسية التي تُحدِّد هذه النتيجة عدم التجانس الشديد بين الدول الأعضاء التي أُخذت في الاعتبار في التحليل. وتتباين بشدة قيم جميع المتغيرات الفردية في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لهذه البلدان. ولذلك فإن عدم التجانس أساسي لاستقرار توزيع المخصصات بين مجموعات الدخل. وتبيَّن أيضاً من تحليل الحساسية أنه، وفي حين أن المخصصات في مجموعات الدخل مستقرة، إلا أن مخصصات البلدان الإفرادية تتغيَّر في السيناريوهات المختلفة. ولذلك يظل المستوى الكلي (مجموعات الدخل) مستقراً، بينما يتباين المستوى الجزئي (المخصصات الإفرادية للبلدان في كل مجموعة من مجموعات الدخل). ويرجع ذلك إلى أن مخصصات البلدان ناتجة عن الآتي: (1) قيمة المتغيرات الفردية المحددة لكل بلد في المعادلة؛ (2) كيفية ارتباط قيمة متغيرات المعادلة لكل بلد بقيمة متغيرات كل بلد آخر من البلدان التي تشملها حسابات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

14. كيف يؤثر التوازن الجديد بين الاحتياجات والأداء على مهمّة الصندوق في الاستثمار في السكان الريفيين الفقراء؟

سيتم التعويض عن الوزن الترجيحي المتزايد لمكون الأداء ضمن معادلة النظام إلى حد ما من خلال زيادة أس الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد، وإدراج مؤشر الفقر الخاص بالصندوق، وذلك لصالح أكثر البلدان هشاشة وضعفاً. ولن يكون هناك أي ترابط بين مستوى الدخل والأداء. ويمكن ملاحظة ذلك لكل مجموعة من مجموعات الدخل. إذ ستستفيد جميع البلدان حسنة الأداء، عبر جميع فئات الدخل، من زيادة الوزن الترجيحي لمكون الأداء القطري في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وبصورة مشابهة، فإن البلدان التي يقل أداؤها سوف ترى تراجعاً في الموارد المخصصة لها عبر جميع مستويات الدخل.

15. هل ستتلقى البلدان التي يكون أداؤها سيئاً بسبب ضعف قدراتها مخصصات أقل؟

تزيد المعادلة الجديدة المقترحة من مخصصات البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا عند مقارنتها بالمعادلة الحالية. وتتنافس البلدان على المخصصات أساساً ضمن مجموعة الدخل الخاصة بها (تفاوت على المستوى الجزئي)، إلى حد ضئيل فقط عبر مجموعات الدخل (الاستقرار الكلي).

16. كيف يتمّ حالياً اختيار البلدان المدرجة في دورة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟ ما هي المعايير؟

في الوقت الحالي، تختار البلدان المتلقية على أساس الطلب. ويتم بعدئذ إدراج جميع البلدان المستعدة للاقتراض من الصندوق في قائمة المخصصات.

17. ما الذي سيتغير فيما يتعلق بالانتقائية القطرية؟

بهدف نشر إيصال برنامج القروض والمنح بصورة متوازية على طول دورة النظام، وباتباع توصيات التقييم المؤسسي، يقترح نموذج العمل لفترة التجديد الحادي عشر للموارد اختيار البلدان على الأسس التالية:

- استعدادها لاستخدام اقتراض الصندوق ضمن الاستراتيجية القطرية المصادق عليها (التركيز الاستراتيجي)؛
- أداؤها في استخدام الموارد المخصصة لها في الدورات السابقة (القدرة الاستيعابية)؛
- استعداد حكوماتها للانخراط مع الصندوق (الملكية).

وسوف تطبق هذه المعايير بدرجة معينة من المرونة لضمان أن تبقى جميع الدول منخفضة الدخل مؤهلة.

18. ما هي معايير إعادة التخصيص؟ ومتى يحدث إعادة التخصيص في دورة ما من دورات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

بما يتلاءم مع ما تتّبعه المؤسسات المالية الدولية الأخرى، يجري النظام الحالي لإعادة التخصيص في السنة الثالثة، أي في السنة الأخيرة من كل دورة تمويلية. وفي أعقاب التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، أدخلت إدارة الصندوق إعادة تخصيصات مبكّرة. إذ هي تجري في السنة الثانية من الدورة. ومن الناحية العملية، يعاد توزيع الموارد المخصصة للبلدان التي خرجت من الدورة، والمخصصات التي يحتمل بصورة كبيرة ألا تتبلور لتغدو مشروعات استثمارية، بين البلدان المحددة باعتبارها قادرة على استيعاب موارد إضافية لتوسيع مشروع جارٍ أو لتوسيع نطاق مشروع قيد التصميم أو لردم فجوة تمويلية موجودة. وتتم إعادة التوزيع هذه بما يتماشى مع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء استنادا إلى الدرجات القطرية للبلدان. والهدف الإجمالي منها هو ضمان استخدام جميع موارد الصندوق في نهاية كل دورة تمويلية.

19. هل سيخصص الصندوق الأموال التي سيحصل عليها من خلال إطار الاقتراض السيادي وغيره من المصادر باستخدام نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

نعم. سيستمر الصندوق في تخصيص جميع موارده من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على مدى فترة التجديد الحادي عشر للموارد.

يوفر الاستقرار الإجمالي ضمان احترام البيانات السياساتية التي نصّت عليها وثيقة نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد فيما يتعلّق بالمخصصات المتوفّرة للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا من جهة، وللبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا من جهة أخرى. مما يعني من ناحية الممارسة العملية، إعادة تشغيل النظام مرتين، على مجموعتين منفصلتين من البلدان (مقسمة إما حسب شروط الإقراض أو حسب مجموعة الدخل). إلا أنه، وفي حال أرادت الإدارة أن تتبنى مثل هذه الممارسة، فلا بد من إعادة البدء بمعادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك البحث عن متغيرات ذات معنى. والسبب الرئيسي في هذا، وكما تمّ شرحه أعلاه، إن المعادلة مستقرة بسبب عدم تجانس البلدان الداخلة

فيها. وبالتالي، فإن تشغيل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء مرتين، سوف يؤدي إلى فصل البلدان إلى مجموعتين أكثر تجانساً، وكل واحدة منها بحاجة لمعادلة منقحة.

وبما أن الصندوق يعدّ نفسه للوصول إلى الاقتراض من الأسواق، ربما في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، فإن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء سيكون بحاجة إلى إعادة نظر. فتخصيص الموارد التي سيتم الحصول عليها من الأسواق الرأسمالية يتطلب اعتبارات أكثر دقة للمخاطر، ولإدارة الديون، علاوة على مطابقة المخصصات مع شروط الإقراض المحددة، وهي اعتبارات لا يمكن ضمانها بموجب النظام الحالي. وباتباع ممارسة المؤسسات المالية الدولية الأخرى، يحتمل لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أن يقتصر في نهاية المطاف على تخصيص الموارد الموفرة بشروط تيسيرية، في حين سيكون ثمة إجراءات تخصيص منفصلة لا بد من إيجادها للإقراض بشروط عادية. ومن الدروس الهامة المستفادة من المصارف المتعددة الأطراف الأخرى، وبسبب محورية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للنهوض بأولويات وأهداف المؤسسة، لا بد من النظر في إدخال تعديلات مستمرّة على النظام في الدورات المتعاقبة لتجديد الموارد.

20. ما الذي يحصل للبلدان التي تُستبعد أو لا تدخل دورة من دورات هذا النظام؟

ستستمر هذه البلدان في تنفيذ مشروعاتها الجارية وسيتم دعمها لتصميم مشروعات أخرى للدورة التالية.

21. كيف تعامل البلدان التي تنتقل من وضعية إلى وضعية أخرى (أي تتطور من بلد منخفض الدخل إلى بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا) بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

لا يوجد هناك أي اجراء بشأن الانتقال من وضع إلى آخر بموجب عملية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الحالية.

ويقترح نموذج عمل الصندوق لفترة التجديد الحادي عشر للموارد إعداد إطار انتقال واضح، يتم عرضه على مجلس المحافظين للمصادقة عليه عام 2018. وسيبتعد الإطار المقترح عن التعديلات السنوية على شروط الإقراض الموضوعة لكل دورة، ويُدخل فترات دخول/خروج متدرج على فترات على أساس معايير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار احتياج البلد للأموال بشروط تيسيرية.

المظاهر التقنية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

22. كيف تبدو المعادلة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

$$\left(\text{السكان الريفيون}^{0.45} \times \text{الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد}^{-0.25}\right) \times \left(0.20 \text{ تقييم السياسات والمؤسسات القطرية} + 0.45 \text{ درجة أداء القطاع الريفي} + 0.35 \text{ الحافظة المعرضة للمخاطر}\right)^2$$

مكون الاحتياجات القطرية　　مكون الأداء القطري

23. كيف تجري الحسابات؟

معادلة تخصيص الموارد على أساس الأداء هي مضاعفة لمتغيرات المعادلة، وهي تنتج أرقاما، وهذه الأرقام هي ما يسمى بالدرجات القطرية. فعلى سبيل المثال:

السكان 0.45	الريفيون	الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد $^{-0.25}$		تقييم السياسات والمؤسسات القطرية		الحافظة المعرضة للمخاطر		درجة أداء القطاع الريفي		الدرجة القطرية
4 136 120 $^{+0.45}$	x	1 130 $^{-0.25}$	x	[(3.36 × 0.2)	+	(1.9 × 0.35)	+	$^{+2.0}$[(3.59 × 0.45)	=	1 427

وبعد حساب جميع الدرجات القطرية، يجري جمعها للوصول إلى رقم إجمالي. وباستخدام هذا الرقم الإجمالي للدرجات القطرية كمؤشر يتم احتساب حصة كل بلد من الدرجات القطرية الإفرادية. وبعدئذ تطبق على مبلغ برنامج القروض والمنح لفترة ثلاث سنوات، بحيث يأخذ كل بلد مخصصاً يعادل حصته من إجمالي الدرجات القطرية. ولتبسيط الموضوع:

الحصة المئوية للدرجة القطرية من إجمالي الدرجات القطرية = الحصة المئوية لمخصص بلد ما من إجمالي برنامج القروض والمنح

وبالتالي تتم الحسابات الفعلية على النحو التالي:

$$\text{المخصص القطري} = \text{الدرجة القطرية لبلد واحد} \times \frac{\text{برنامج القروض والمنح لمدة ثلاث سنوات}}{\text{إجمالي جميع الدرجات القطرية}}$$

24. كيف تختلف المعادلة المنقّحة عن المعادلة القديمة؟

المعادلة القديمة:

$$\left(\text{السكان الريفيون}^{0.45} \times \text{الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد}^{-0.25}\right) \times \left(0.20 \text{ تقييم السياسات والمؤسسات القطرية} + 0.45 \text{ درجة أداء القطاع الريفي} + 0.35 \text{ الحافظة المعرضة للمخاطر}\right)^2$$

مكون الاحتياجات القطرية　　مكون الأداء القطري

أما المعادلة المنقحة التي سيوصى المجلس التنفيذي بالمصادقة عليها في سبتمبر/أيلول 2017 فهي على النحو التالي:

[السكان الريفيون$^{0.4}$ x الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد$^{-0.3}$ x مؤشر الضعف الخاص بالصندوق$^{1.5}$] x (0.25 درجة أداء القطاع الريفي+0.75 أداء الحافظة والصرف)[1]

25. ما هو تواتر استخدام نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هو عملية لمدة ثلاث سنوات، تتواءم مع دورات تجديد الموارد في الصندوق. مما ييسر تخطيطاً أفضل للذخيرة، كما يسمح للصندوق بإعداد برنامجه من القروض والمنح استنادا إلى فكرة أوضح عن إجمالي الموارد المتاحة. ويتم تحديث المخصصات لمدة ثلاث سنوات على أساس سنوي بهدف الأخذ بعين الاعتبار التحديثات في متغيرات المعادلة، أي التغيرات السنوية في احتياجات وأداء البلدان.

26. هل هنالك ما يسمّى بمخصص إقليمي؟

كان نظام التخصيص المتبع في الصندوق قبل العمل بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء يستند إلى مخصصات إقليمية. ومع العمل بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، أدخل الصندوق المخصصات على أساس قطري. وتحتسب المخصصات من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على المستوى القطري، لأنها تستند إلى الدرجات القطرية المحسوبة من خلال معادلة النظام، وهو ما ينطبق على 95 بالمائة من التمويل الذى يوفره الصندوق خلال كل دورة من الدورات.

أما نسبة حوالي 5 بالمائة من تمويل الصندوق، فيتم تخصيصها لما يعرف باسم المنح الإقليمية/العالمية خارج نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، على أساس تنافسي، وبما يتماشى مع سياسة المنح في الصندوق.

27. كيف توصل الصندوق إلى تخصيص 45 بالمائة من مخصصاته لأفريقيا جنوب الصحراء و50 بالمائة لأفريقيا بالإجمال؟ وهل هذه النسب المئوية للمخصصات محددة سلفاً أو أنها تحدد من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟ وإذا كان الحال كذلك فكيف؟

تحدد حصة المخصصات لأفريقيا جنوب الصحراء ولأفريقيا عموماً من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وهي غير مقررة سلفاً. وقد سادت هذه الحالة منذ البدء بتنفيذ النظام في الصندوق. فعندما أدخل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بُذلت الجهود عند إعداد المعادلة بهدف الإبقاء على الحصة التاريخية للمخصصات التي توفر لأفريقيا.[3] وبالتالي، وعندما تقررت المُكافآت والأسس المتعلقة بالمتغيرات، جرى الأمر بطريقة ضمنت أنه، ونظراً لحجم برنامج القروض والمنح ولعدد البلدان المقترضة بشروط تيسيرية للغاية في ذلك الوقت، تخصيص حوالي 50 بالمائة من الإقراض المتوفر بشروط تيسيرية للغاية لأفريقيا.

[3] كان ذلك أثناء فترة التجديد الخامس لموارد الصندوق

وبصورة مشابهة، وخلال الاستعراض الحالي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وعند تقدير الخيارات لتنقيح هذه المعادلة، قامت إدارة الصندوق بتجربة سيناريوهات مختلفة لاختبار حصة الموارد الأساسية التي تخصصها المعادلة لأفريقيا، بهدف ضمان أن تبقى المعادلة المقترحة متماشية مع الالتزام المعقود. وتخصص جميع المعادلات التي عرضتها إدارة الصندوق على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان، بما فيها المعادلة التي يوصي بالموافقة عليها، 50 بالمائة من الموارد الأساسية لأفريقيا.

28. كيف ينعكس مظهر الاحتياجات في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؟

ينعكس مظهر الاحتياجات في مكون الاحتياجات القطرية في المعادلة، وهو يضم ثلاثة متغيرات: الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد، السكان الريفيين، ومؤشر الضعف الخاص بالصندوق. ويوفر متغير الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد مؤشراً وسطياً لمستويات الفقر في البلد، في حين يقيس متغير السكان الريفين حجم المجموعة المستهدفة المحتملة للصندوق ضمن هذا البلد. ويؤثر السكان الريفيون على المخصصات بصورة إيجابية، في حين يرتبط مستوى الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد بصورة عكسية بالمخصصات. أي بعبارة أخرى، كلما كان عدد السكان الريفين أكثر، كلما كانت المخصصات أكبر؛ وكلما كان الدخل الوطني الإجمالي للفرد الواحد أعلى، كلما كانت المخصصات أقل.

أما مؤشر الضعف الخاص بالصندوق الذي تمّ إعداده أثناء استعراض النظام فهو يرفد هذين العنصرين من خلال إدراج عناصر أخرى في المعادلة تعكس الطبيعة متعدّدة الأبعاد للفقر، كالأمن الغذائي والتغذية والتعرض لمخاطر المناخ وانعدام المساواة. ويؤثر مؤشر الضعف الخاص بالصندوق على المخصصات بصورة إيجابية: وبالتالي تتلقى أكثر البلدان ضعفاً أعلى المخصصات.

29. كيف يتمّ تقرير مكوّن الأداء في المعادلة؟

يضم مكوّن الأداء القطري في المعادلة الحالية للنظام ثلاثة متغيرات، وهي درجة تقييم السياسات والمؤسسات القطرية التي يمنحها البنك الدولي، ودرجة أداء القطاع الريفي، وتصنيف الحافظة المعرضة للمخاطر. ويوفِّر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية صورة عامة عن أداء السياسات والمؤسسات الأوسع في البلد على المستوى الوطني حسب تقييم موظفي البنك الدولي. وأما أداء القطاع الريفي فهو مقياس استحدثه الصندوق لتقييم الأداء القطري في وضع إطار سياساتي ومؤسسي يفضي إلى الحد من الفقر الريفي بصورة مستدامة، وبالتالي اقتناص تركيز الصندوق وولايته في عملية تخصيص الموارد. وكما هي الحال عليه في مؤشر تخصيص الموارد في المؤسسة الدولية للتنمية الذي يضع درجاته موظفو المؤسسة، كذلك يضع موظفو الصندوق درجات أداء للقطاع الريفي. أما الحافظة المعرضة للمخاطر فهي مقياس لأداء حافظة الصندوق في بلد ما استناداً إلى درجات يضعها موظفو الصندوق.

وفي المعادلة المقترحة، وبما يتماشى مع توصيات التقييم المؤسسي لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، لم يعد متغير تقييم السياسات والمؤسسات القطرية جزءاً من مكوّن الأداء. إضافة إلى ذلك، فقد عدّلت

الحافظة المعرضة للمخاطر لتتضمن قياساً يؤكّد على القدرة على صرف الموارد بصورة آنية وكفؤة لتمويل تنفيذ المشروعات كدليل على نجاح المشروعات: أداء الحافظة والصرف.

30. كيف يتطرق مؤشر الضعف الخاص بالصندوق للقضايا الشاملة مثل تغير المناخ والتمايز بين الجنسين والتغذية؟

يتضمن مؤشر الضعف الخاص بالصندوق 12 مؤشراً، يتعلّق بالتعرض لمخاطر المناخ والأمن الغذائي والتغذية وانعدام المساواة. (انظر الجدول 1)

31. كيف يتم التطرق لبعض الأوضاع المخصوصة مثل الدول الجزرية النامية الصغيرة والأوضاع الأشد هشاشة؟

على العكس من غيره من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، لا يوجد في الصندوق نوافذ مخصوصة للتطرق للدول الجزرية النامية الصغيرة أو للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة. ولكن تمّ الأخذ بهذين البعدين في المعادلة الجديدة المقترحة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. فالدول الجزرية النامية الصغيرة التي يتلقى معظمها الحد الأدنى من المخصصات بموجب المعادلة الحالية، سوف تستفيد من زيادة المخصصات من خلال زيادة عتبة الحد الأدنى من المخصصات. وبالفعل، فقد ارتفعت هذه العتبة من 3 ملايين دولار أمريكي للدورة إلى 4.5 مليون دولار أمريكي.

وأما البلدان التي تعاني من أشد الأوضاع هشاشة، ولأن هنالك تداخل جزئي بين أكثر البلدان ضعفا كما يحدده مؤشر الضعف الخاص بالصندوق والبلدان التي تعاني من أشد الأوضاع هشاشة، فإن ادراج مؤشر الضعف الخاص بالصندوق في المعادلة يؤدي إلى زيادة إجمالية في مخصصات البلدان التي تعاني من أشد الأوضاع هشاشة.

32. ما هي نتائج تحليل الحساسية الذي أجري، وما الذي تعنيه ضمناً؟

يهدف تحليل حساسية معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى تقدير أثر التغييرات المدخلة على المعادلة على المخصصات القطرية. وبعبارة أخرى، فهو يجيب على السؤال "ماذا لو؟". وقد أجري تحليل الحساسية على المعادلة المقترحة وأظهر بأنه لن تكون هنالك أية تفاوتات معتبرة في المخصصات على مستوى مجموعة البلدان (البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وأكثر الأوضاع هشاشة، وأفريقيا جنوب الصحراء) عندما تم تطبيق الصدمات على المتغيرات الإفرادية. مما يعني أن المعادلة مستقرة. ومع ذلك ترتفع التفاوتات في المخصصات على المستوى القطري، عند مقارنتها بالمخصصات المحتسبة بموجب المعادلة الحالية. ويظهر المرفق الثاني من وثيقة "صيغة وإجراءات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء" المعروضة على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2017 (EB 2017/120/R.2) المخصصات الناجمة عن استخدام أربع معادلات مقترحة حسب البلد.